



ابيكورب  
APICORP

الشركة العربية للاستثمارات البترولية  
Arab Petroleum Investments Corporation

# توقعات استثمارات الغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2020-2024

ملخص تنفيذي

أكتوبر 2020



# توقعات استثمارات الغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2020-2024

أكتوبر 2020

## المؤلفون:

د. ليلي بنعلي  
كبير الخبراء الاقتصاديين

رامي العشماوي  
أخصائي أول في الطاقة

## شكر وتقدير:

تعرب ابيكورب عن جزيل شكرها وبالغ تقديرها لكل من ساهم في مراجعة وتنقيح هذا التقرير، وهم:

آن صوفي كوربو - شركة "بي بي" (bp)

غاوتام ماوخرجي

أحمد مهدي - معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

مصطفى عوكي - معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

قطر للبترول

## إخلاء المسؤولية العامة:

إن الآراء الواردة في هذا المنشور تعكس آراء مؤلفيه اعتباراً من تاريخ النشر وليس بالضرورة آراء ابيكورب أو مساهميها. كما يجب اعتبار هذا المنشور مادة إعلامية بحتة لا يترتب عليه أي مسؤولية قانونية من جانبنا أو اعتباره بمثابة توصيات أو نصائح يجب الاعتماد عليها في اتخاذ أي قرارات استثمارية أو خلافه.

# جدول المحتويات

4	• أبرز نتائج التقرير
6	• أبرز التوجهات العالمية: قطاع الغاز
12	• أبرز التوجهات العالمية: قطاع البتروكيماويات
15	• الاستثمارات في قطاعي الغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة ما بعد جائحة كورونا
18	• قطاع الغاز والبتروكيماويات في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا
20	• أبرز التوجهات في التمويل: دور متزايد للقطاع الخاص مع استمرار عمليات التسييل النقدي

## نبذة عن ابيكORB

الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكORB) هي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تأسست في عام 1975 بهدف تعزيز تنمية قطاعات الطاقة والنفط والغاز في العالم العربي، وذلك بموجب اتفاقية موقعة بين الدول العشر المنتجة للنفط. وتقوم ابيكORB بالاستثمار المباشر وتمويل المشاريع وتوفير التمويل التجاري والخدمات الاستشارية والبحوث لقطاع الطاقة، ويقع مقرها الرئيسي في الدمام بالمملكة العربية السعودية. تحمل ابيكORB تصنيف (Aa2). مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز للتصنيف الائتماني، وتصنيف (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

## أبرز نتائج التقرير

1. شهد عام 2020 انخفاً كبيراً في الطلب العالمي على الغاز بلغ 4% على أساس سنوي. ويأتي ذلك بعكس ما حدث في عام 2019 والحجم القياسي في قرارات الاستثمارات النهائية لمشاريع الغاز الطبيعي المسال. ومن المتوقع أن تتسبب الأزمة العالمية لعام 2020 في انخفاض معدل النمو السنوي في الطلب العالمي على الغاز بين أعوام 2020 إلى 2025 إلى 1.5%، وذلك مقارنة بتوقعات النمو قبل جائحة فيروس كورونا المقدرة بـ 1.8%.

2. يواجه سوق الغاز حالياً مخاطر نتيجة توفر إمدادات زائدة من الغاز الطبيعي المسال، لا سيما وأن الزيادة الأخيرة في القدرات التصديرية تفوق حدّ النمو الأدنى المتوقع في الطلب. وإن بقي وضع السوق كما هو الآن، فمن المتوقع أن يقفز متوسط سعر مؤشر محور هنري (Henry Hub) لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من دولارين في عام 2020 إلى 3 أو 4 دولارات بحلول عام 2023. كما من المتوقع أن تستحوذ الصين على نسبة 22% من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2025 وأن تزيد الهند وارداتها بنسبة 30% من 2019 إلى 2025، فيما ستواصل أوروبا دورها الهام في الحفاظ على توازن السوق.

3. سيكون قطاع البتروكيماويات بحلول نهاية العقد الحالي المحرك الأساسي للطلب على النفط، وهو ما يؤكد تأخر حدوث الانتعاش الاقتصادي. وستكون بعض مشاريع إنتاج الإيثيلين عرضة للتأخير أو الإلغاء، وسيواصل حجم العرض العالمي على مادة البولي إيثيلين (polyethylene) مساره التصاعدي حتى نهاية عام 2021.

4. على الرغم من الانخفاض الملحوظ للاستثمارات العالمية في قطاعي النفط والغاز، إلا أن استثمارات الغاز المقررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لن تتغير عما جاء في تقريرنا "توقعات استثمارات الغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2019 - 2023"، أما الاستثمارات المخطط لها فستزيد بنسبة 29% عن توقعات تقرير العام الفائت. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لزيادة مشاريع تحويل الغاز إلى طاقة، والتطور الحاصل في مجال تسهيل الغاز كمادة خام، فضلاً عن تحديد الحصص السوقية الاستراتيجية لصادرات الغاز. ومن الممكن أن يرتفع سقف هذه التوقعات على ضوء الإصلاحات التي تشهدها صناعات المنبع والمصب، مثل قانون المحروقات الجديد في الجزائر.

5. شهد قطاع البتروكيماويات زيادة حجم الاستثمار في المشاريع المخطط لها بنحو 4 مليار دولار مقارنة بتقرير "توقعات استثمارات الغاز للأعوام 2019 - 2023"، بينما انخفضت فيه قيمة المشاريع المقررة بنحو 13 مليار دولار على أساس سنوي في ظل إنجاز عدة مشاريع في عام 2019.

6. تحتل المملكة العربية السعودية وإيران والعراق المراكز الثلاثة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث استثمارات الغاز المقررة، مع الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات المخطط لها في كل من مشروع توسعة حقل الشمال في قطر ومخطط تطوير قطاع الغاز في دولة الإمارات نحو 20 و 22 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

7. تحتل مصر وإيران والمملكة العربية السعودية المراكز الثلاثة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث استثمارات المشاريع البتروكيمياوية المقررة، وذلك على ضوء الجهود المبذولة توطين الصناعات الكيماوية المتخصصة وتوفير بدائل لاستيراد المواد الخام.

8. تسبب الانكماش العالمي لعام 2020 في ضغوط مادية كبيرة على الحكومات وشركات القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تواجه بعض المشاريع المقررة صعوبات في المدفوعات وسلاسل التوريد، الأمر الذي قد يتسبب بتأخير إنجازها. وفي الوقت ذاته، ستتعرض المشاريع المخطط لها لمراجعة دقيقة قد تؤدي لإعادة النظر في جدواها أو تأجيلها، لا سيما بالنسبة لمشاريع صناعات المنبع والمصب العالمية. وبصرف النظر عن الاختلاف في المحركات الاقتصادية وتأثيرات الأزمة على كل دولة، فإن الاستمرار بتنفيذ المشروعات المخطط لها يتطلب نظرة تفاؤلية لأسعار الغاز العالمية وحجم الطلب المحلي.

9. ستؤدي تأثيرات جائحة كورونا المستجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في زيادة حصة القطاع الصناعي من الطلب المحلي على الغاز والبتروكيمياويات. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الغاز بنسبة تتراوح بين 3.8% إلى 4% كمعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك مقارنة بنسبة 6% المقدرة في عام 2019. ويأتي خفض التوقعات هذا نتيجة تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي، والتصحيح الحاصل في الأسعار، وزيادة حصة الطاقة النووية والمتجددة.

10. سيتسبب انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال لفترات ممتدة في زيادة الضغوط على العديد من المصدّرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمن المتوقع أن تقوم الجزائر، والتي تتوقع نمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 6.4% عام 2020، بإعادة التفاوض حول بعض عقود الغاز مع المشترين في ظل تراجع الصادرات عبر خطوط الأنابيب. أما في مصر، فمن المحتمل أن تظل محطات الغاز الطبيعي المسال في الدولة غير مستغلة إلى حد كبير حتى عام 2022 وبطاقة تصدير أقل من 4 مليون طن متري سنوياً. أما قطر فسوف تواصل الاستفادة من مزايا وفورات الحجم وعائدات السيولة المرتفعة لديها لتعزيز مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

11. تفوق حصة الاستثمارات الحكومية في مشاريع قطاع الغاز (92%) حصتها في قطاع البتروكيمياويات (72%)، وتتراوح نسبة الدين إلى حقوق الملكية في مثل هذه المشاريع بين 30:70 إلى 20:80، وذلك نظراً لاتساع حجم المشاريع.

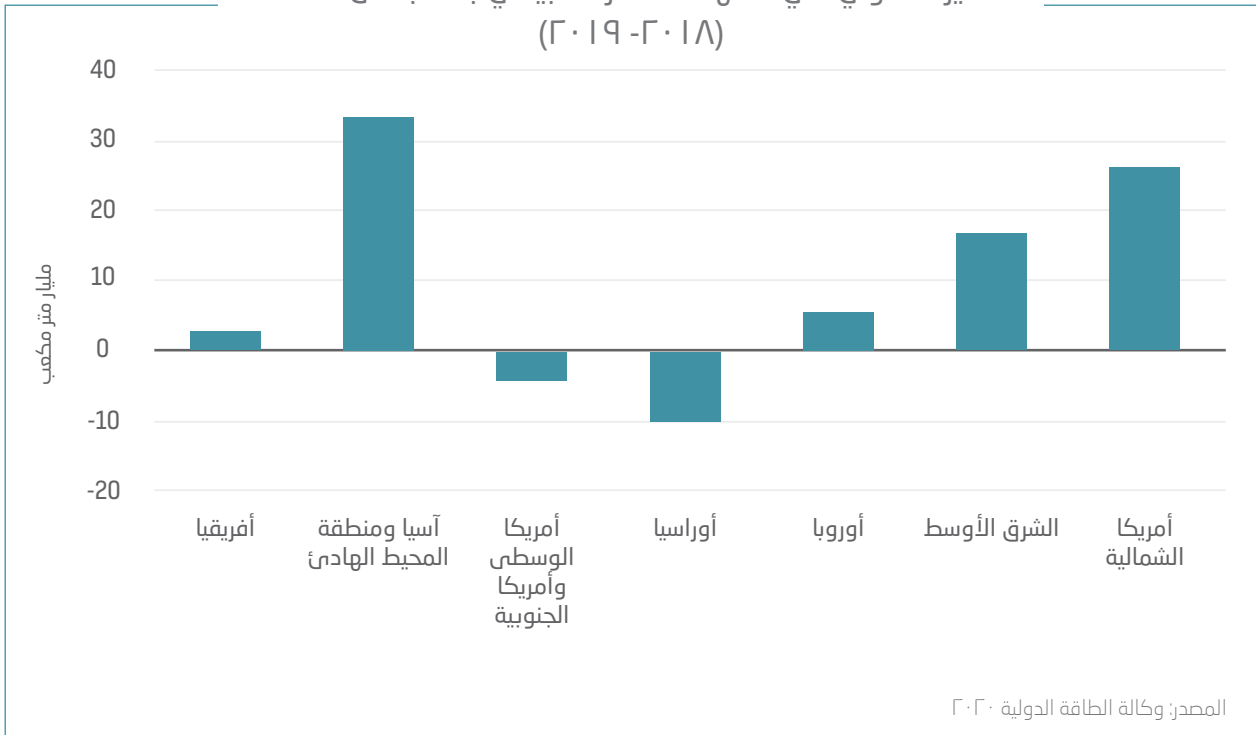
12. يتوقع استمرار حدوث عمليات اندماج في سلاسل القيمة في صناعات المصب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتوازي مع التطورات الحاصلة في السوق الآسيوية، بالإضافة إلى استمرار تأثير التوجهات التي ترسم ملامح صناعات المنبع. فبعد استحواذ ائتلاف عالمي من كبار المستثمرين العالميين على حصة الأقلية وحقوق الإيجار في أصول خطوط أنابيب الغاز التابعة لشركة "أدنوك لأنابيب الغاز" مقابل 20.7 مليار دولار، من الممكن أن تسلك شركات نفط وطنية أخرى في المنطقة التي تملك بنية تحتية متقدمة في صناعات المجرى مساراً مشابهاً للاستفادة من تلك الأصول.

## أبرز التوجهات العالمية: قطاع الغاز

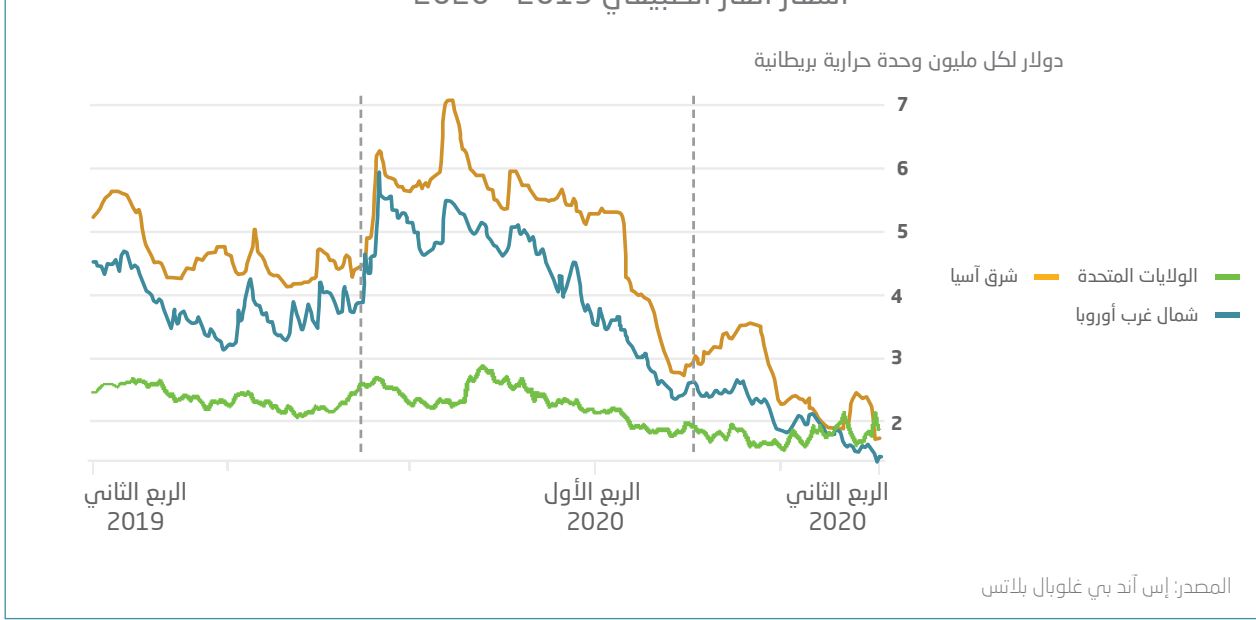
كان عام 2019 عاماً قياسيًّا بالنسبة للغاز الطبيعي المسال بالرغم من تباطؤ معدل نمو استهلاك الغاز، حيث شهد قرارات استثمار نهائية وصلت قيمتها إلى 65 مليار دولار، والموافقة على وحدات تسيل تصل طاقتها إلى 70.8 مليون طن حراري سنوياً، وتشغيل وحدات تسيل تصل طاقتها إلى 41.8 مليون طن حراري سنوياً. أما العام الجاري 2020 فقد سجل انخفاضاً حاداً في الطلب وصل إلى 4% على أساس سنوي، أي ما يعادل نحو 150 مليار متر مكعب.

فبعد عامين متتاليين من المكاسب القوية، تباطأ معدل نمو استهلاك الغاز الطبيعي إلى 1.8% على أساس سنوي، أي ما يعادل 70 مليار متر مكعب مقارنة بمعدلات النمو التي سجلها القطاع خلال الفترة من 2010 إلى 2017. ويأتي هذا التباطؤ نتيجة للعديد من العوامل المتضاربة، حيث قابل التحول المتزايد إلى الوقود من الغاز تباطؤ النمو الاقتصادي والطقس المعتدل.

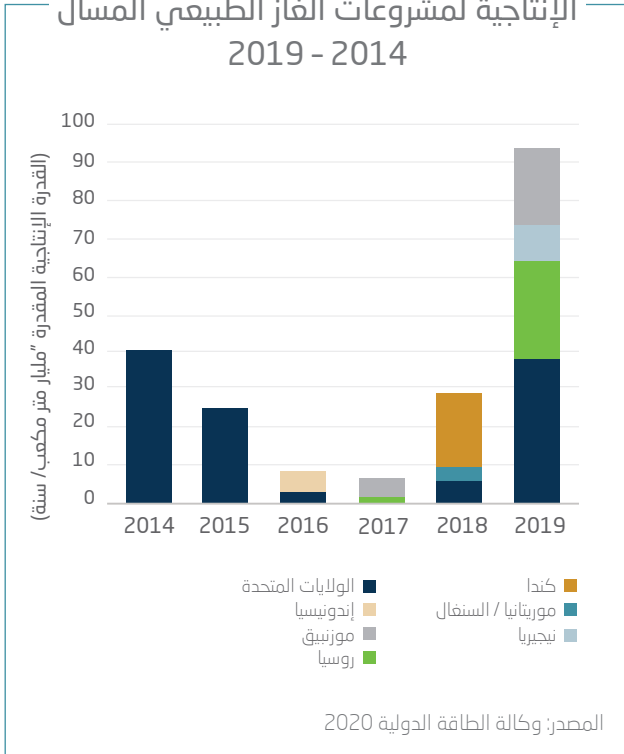
التغير السنوي في استهلاك الغاز الطبيعي بحسب كل منطقة  
(٢٠١٨-٢٠١٩)



## أسعار الغاز الطبيعي 2019 - 2020



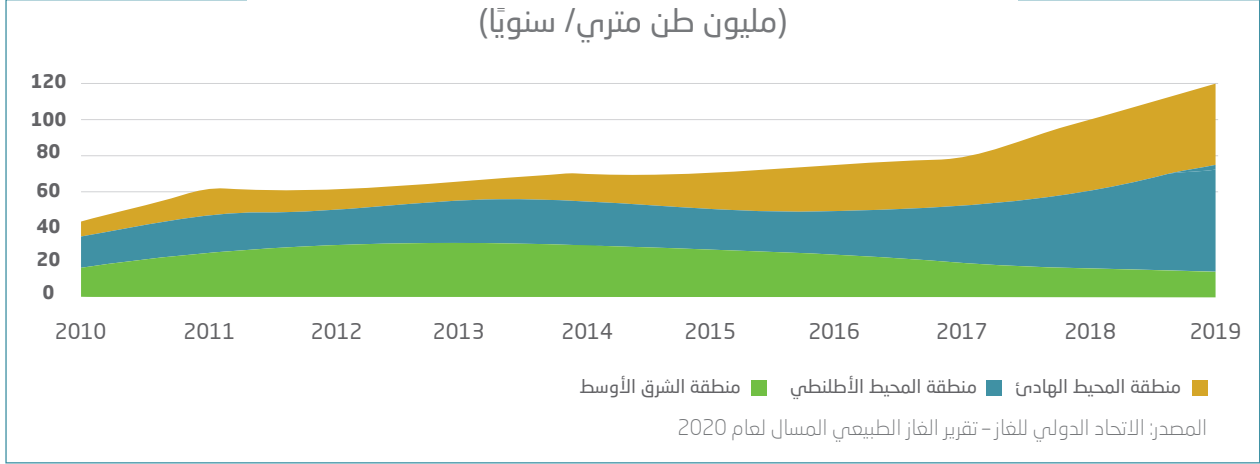
## قرارات الاستثمار النهائية بشأن زيادة القدرة الإنتاجية لمشروعات الغاز الطبيعي المسال 2019 - 2014



وبحسب احصاءات الاتحاد الدولي للغاز، فقد نما حجم تجارة الغاز الطبيعي المسال إلى 354.73 مليون طن متري خلال عام 2019، كما واصلت التجارة الفورية (spot trading) صعودها خلال العام لتشكّل ما نسبته 35% من إجمالي حجم التجارة، وذلك مقارنة بـ 16% في عام 2010. وتجدر الإشارة هنا إلى أن صادرات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال تعتمد بشكل أساسي على العقود طويلة الأجل.

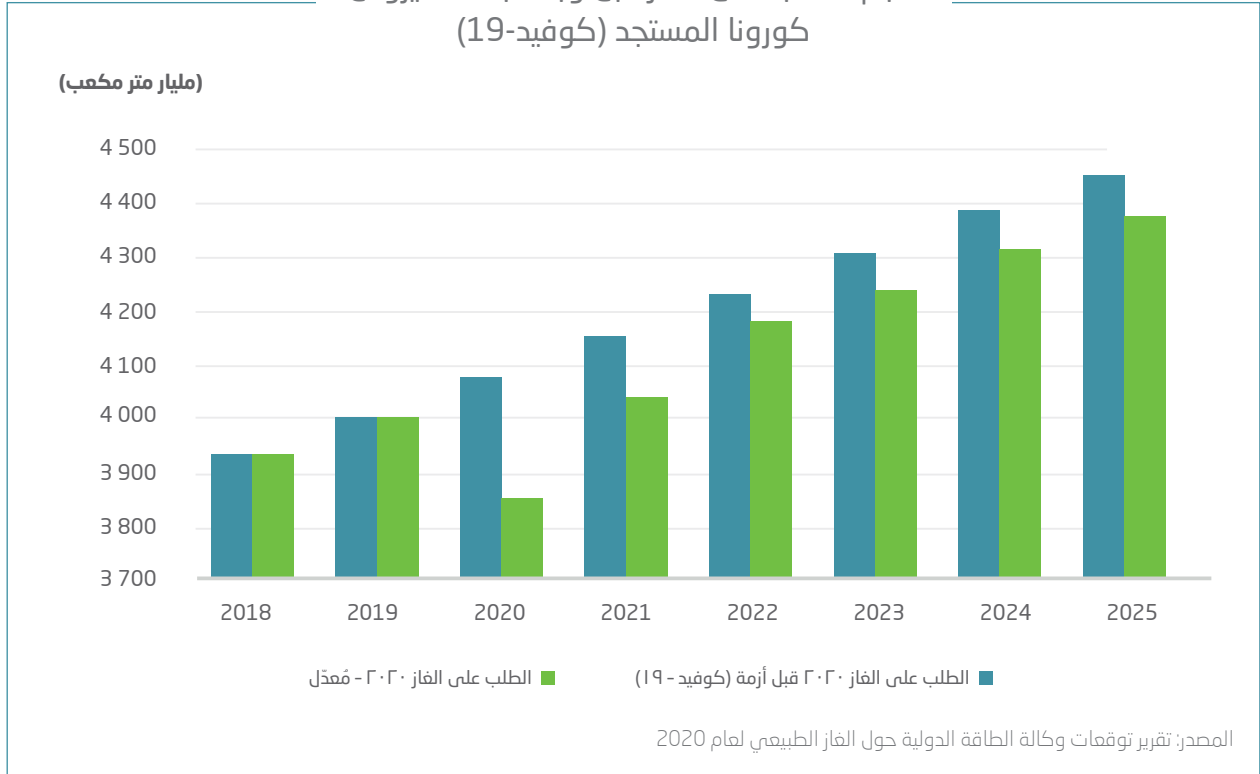
وقد شهدت أسعار الغاز في المحاور الآسيوية والأوروبية انتعاشاً لم يدم طويلاً أثناء الربع الأخير من عام 2019، بينما بقيت أسعار الغاز في المحاور الأمريكية دون 3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ومن المحتمل أن تكون هذه الأسعار قد أثرت سلباً على قرارات الاستثمار النهائية في مشاريع الغاز الطبيعي المسال، حيث يمكن ألا تكون هناك أي قرارات استثمار نهائية في محطات جديدة للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2020، وهي المرة الأولى الذي يحدث ذلك منذ عقدين. وقد يؤدي ذلك إلى استعادة توازن السوق على المدى المتوسط في وقت أبكر مما كان متوقعاً في حال تسارع وتيرة تعافي الطلب.

## التدفقات الفورية وقصيرة المدى بحسب منطقة التصدير (مليون طن متري/ سنويًا)



- يشهد حجم الطلب على الغاز في عام 2020 انخفاضاً قياسيًّا بلغ 4% على أساس سنوي، أي ما يعادل 150 مليار متر مكعب. وهو ضعف الانخفاض الذي شهده السوق خلال أزمة عام 2009 والتي بلغت 2%. وتقدّر حصة القطاع الصناعي في هذا الانخفاض بنحو 20%.
- من المتوقع أن تتسبب أزمة عام 2020 في تراجع معدل النمو السنوي للطلب على الغاز عالمياً للفترة 2020-2025 إلى 1.5% مقارنة بمعدل النمو المقدر بنحو 1.8% قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. كما من المتوقع أن تقود الأسواق الآسيوية - وعلى رأسها الصين والهند - انتعاش النمو المتوقع في الطلب بعد عام 2021.

## حجم الطلب على الغاز قبل وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

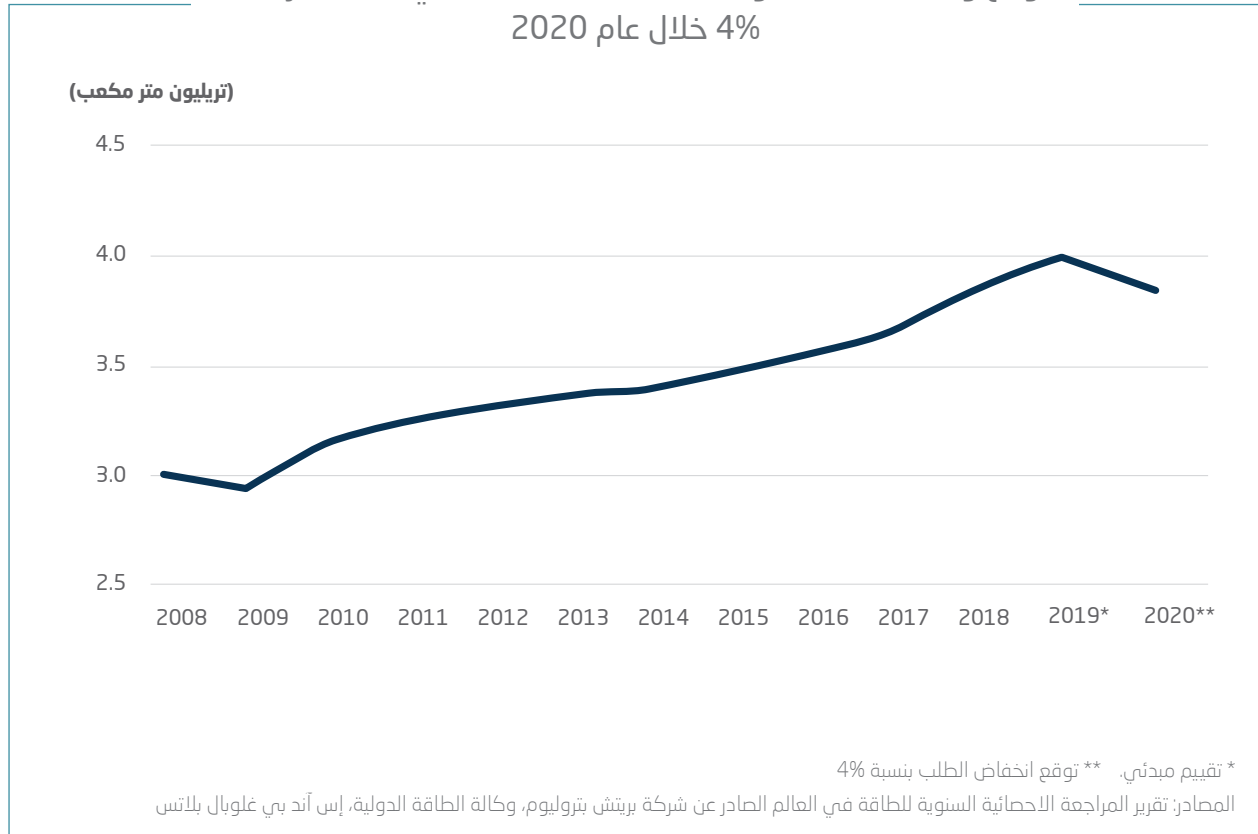




ويعتبر قطاع الغاز لتوليد الكهرباء الأكثر تضرراً من انخفاض الطلب بنسبة تصل إلى نحو نصف الانخفاض الإجمالي، يليه القطاع السكني والتجاري والقطاع الصناعي. وبالتالي، يواجه قطاع الغاز الطبيعي المسال مخاطر توفر إمدادات زائدة لفترات قد تمتد لفترة ليست بالقصيرة نظراً لأن الزيادة في القدرات التصديرية الجديدة، والتي تتجاوز 430 مليون طن متري سنوياً، تفوق معدل نمو الطلب المتوقع لعامي 2020 و 2021 والذي يصل إلى 3.5%، وهو معدل يعدّ أقل من المتوقع.

وإذا افترضنا عدم حدوث أي تغيير في وضع السوق وانخفض المخزون بشكل حاد إلى ما دون متوسط الخمس سنوات، فمن المحتمل أن يقفز سعر مؤشر محور هنري من متوسط 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2020 إلى أكثر من 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2021، وذلك في الوقت الذي يتراوح فيه سعر المؤشر في الأسواق الأوروبية والآسيوية الرئيسية بين 4 و5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما من المتوقع أن يحافظ سعر مؤشر محور هنري على متوسط 3 إلى 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2023، بينما يتوقع أن تتجاوز المحاور الرئيسية في كل من أوروبا وآسيا حاجز 5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال عامي 2022-2023.

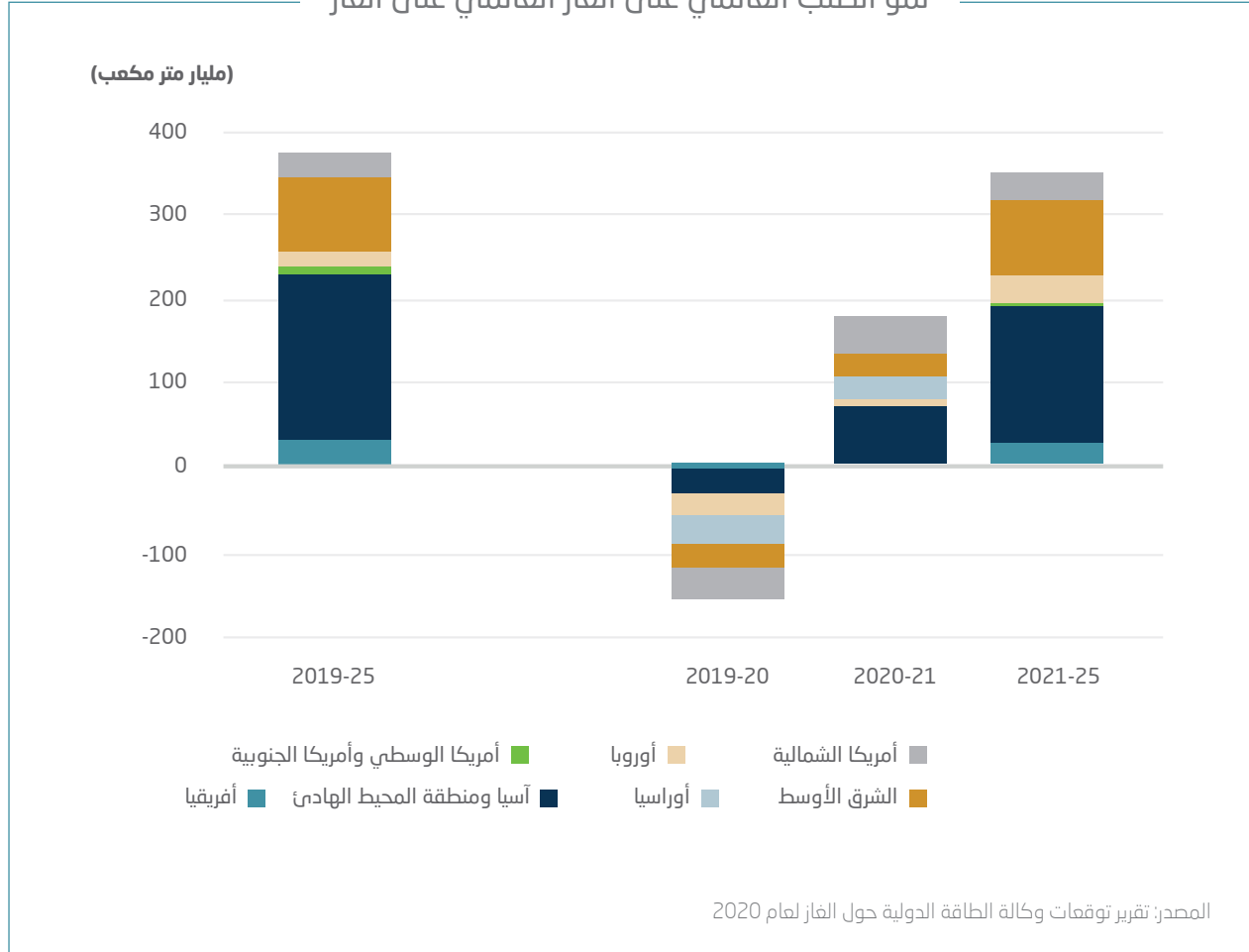
### تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض الطلب العالمي على الغاز بنسبة 4% خلال عام 2020



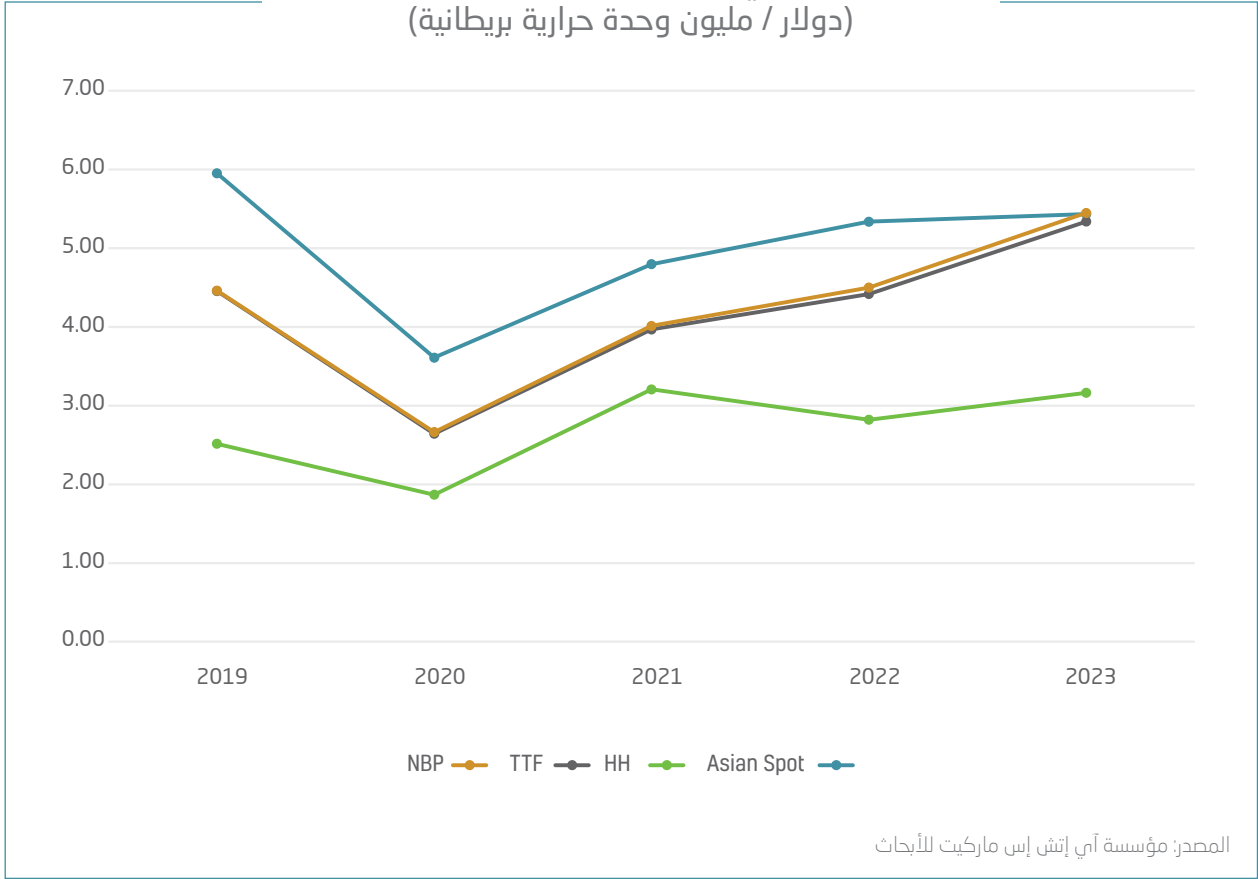
ومن المهم أن نشير في هذا السياق إلى حالة الضبابية العالية التي تغلف توقعات الأسعار في ظل وجود عدم وضوح عدد من العوامل المهمة، مثل مدة استمرار الجائحة، والسياسات التي ستتتبعها الدول، ووتيرة الانتعاش، وأسعار النفط، ومرونة الطلب وغيرها.

أما على صعيد الدول، فمن المتوقع أن تستحوذ الصين على نسبة 22% من إجمالي حجم الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2025، أي ما يعادل نحو 40% من إجمالي نسبة نمو الواردات خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، بينما يُتوقع أن تزيد الهند وارداتها بنسبة تتجاوز 30% خلال الفترة من 2019 إلى 2025، أما أوروبا فستواصل لعب دور هام في توازن السوق.

### نمو الطلب العالمي على الغاز العالمي على الغاز



أسعار الغاز الطبيعي المسال بحسب أبرز المؤشرات العالمية  
(دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية)

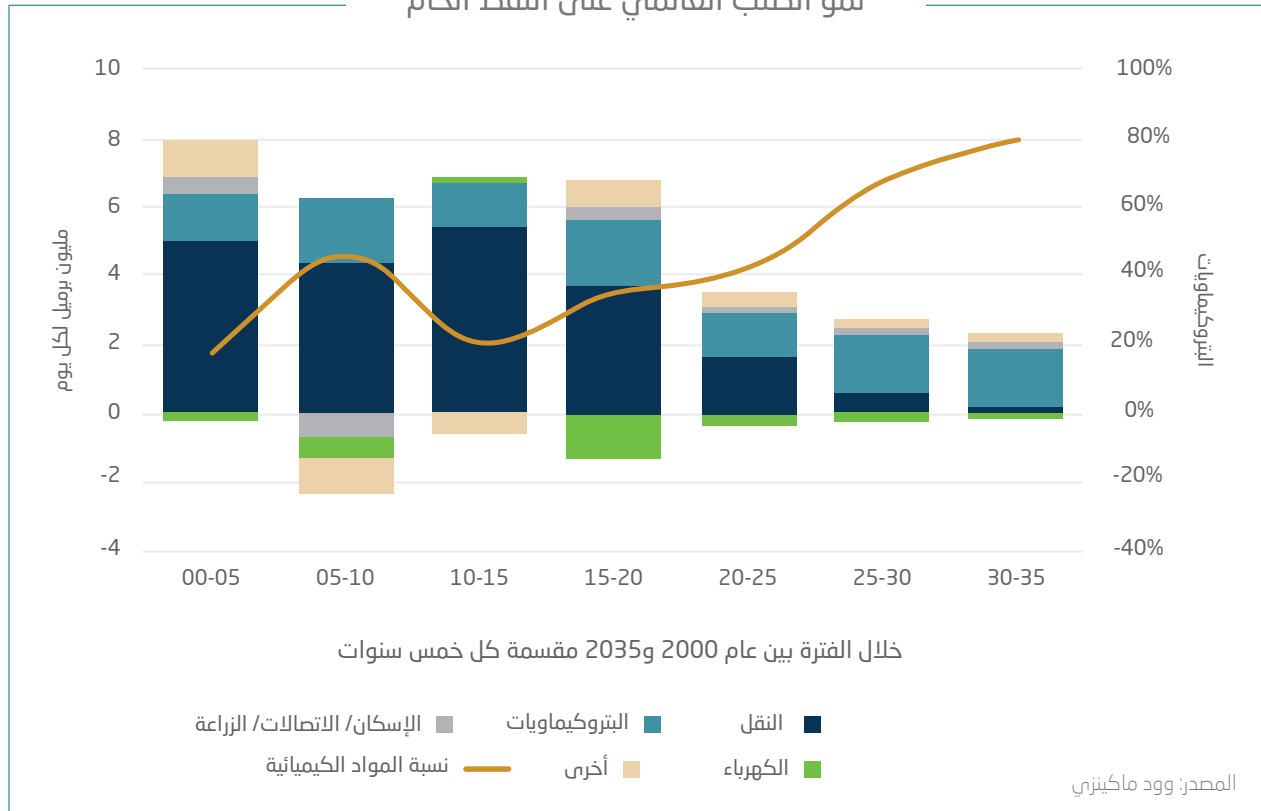


## أبرز التوجهات العالمية: قطاع البتروكيماويات

يشهد قطاع الطاقة تحولاً مهماً ممثلاً بزيادة ارتباط الطلب على النفط بقطاع البتروكيماويات، الأمر الذي يجعل من مشاريع تحويل النفط الخام إلى كيماويات ومشاريع التكامل بين مصافي التكرير من ركائز استراتيجيات النمو، لا سيما بالنسبة لشركات النفط الوطنية في قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي يُتَوَقَّع فيه أن يأتي معظم النمو في الطلب على النفط من قطاع البتروكيماويات بحلول نهاية العقد الحالي، فمن المحتمل إن تسهم أزمة عام 2020 وتأخر الانتعاش الاقتصادي بتسريع وتيرة هذا التوجه.

وقد كان سوق الإيثيلين قد دخل بالفعل في حالة انكماش دورية حتى قبل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ويُتَوَقَّع استمرار فترة انخفاض معدلات التشغيل بما يؤدي إلى ترشيد السعة بالنسبة للإيثيلين في ظل التحديات الناجمة عن تراجع الانخفاض في الفترة الراهنة.

نمو الطلب العالمي على النفط الخام

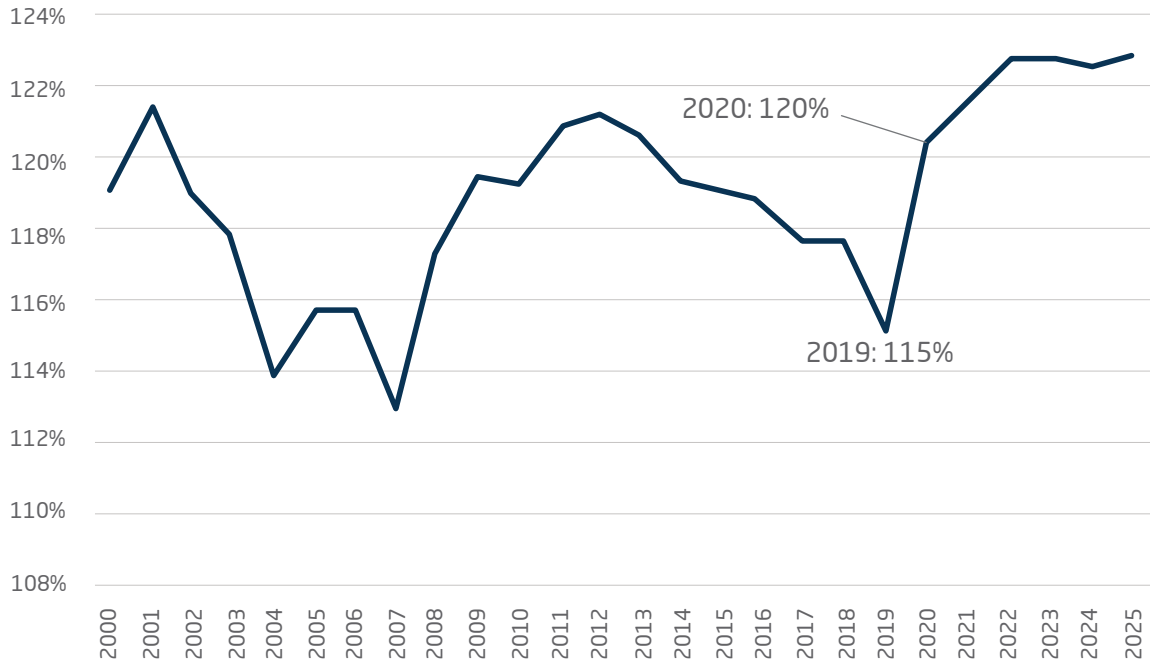


وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تظل أسعار الغاز النفطي المسال إلى النافثا ثابتة نسبياً، وذلك على ضوء انخفاض إمدادات الولايات المتحدة من الغاز النفطي المسال إثر انخفاض حجم إنتاج الغاز من النفط الصخري.

أما فيما يتعلق بقطاع البتروكيماويات، فقد شهدت الأسعار انتعاشاً في شهر يونيو مدفوعاً في المقام الأول بسوق النفط الخام وارتفاع الطلب من جديد بالتوازي مع الرفع التدريجي للقيود والإغلاق التي فرضتها الدول للتعامل مع جائحة فيروس كورونا، إلا هذه الظاهرة لا تكفي للتيقن من انتعاش بعض المواد الرئيسية في قطاع البتروكيماويات على المدى المتوسط، خاصة وأن قيم مؤشرات البتروكيماويات على المستويين الإقليمي والعالمي ما تزال أقل بنسبة تصل إلى 30% على أساس سنوي. أما على الجانب الإيجابي، فقد سمحت مصانع البتروكيماويات القابلة للتعديل للمنتجين بالتحول إلى المنتجات عالية الربحية التي فرضتها تحولات السوق (مثل أعطية التفليف البلاستيكية، والمنتجات الصحية، والمنتجات الخاصة بالنظافة الشخصية).

هذا ومن المتوقع أن تستمر زيادة العرض العالمي من مادة البولي إيثيلين حتى نهاية عام 2021. وبحسب مؤشر البتروكيماويات العالمي، يظهر أن المكاسب التي حققتها السلع البتروكيماوية خلال الربع الثاني من عام 2020 قد تراجعت خلال الربع الثالث، الأمر الذي يشير إلى أن الانتعاش الاقتصادي سيأخذ شكل الحرف (W).

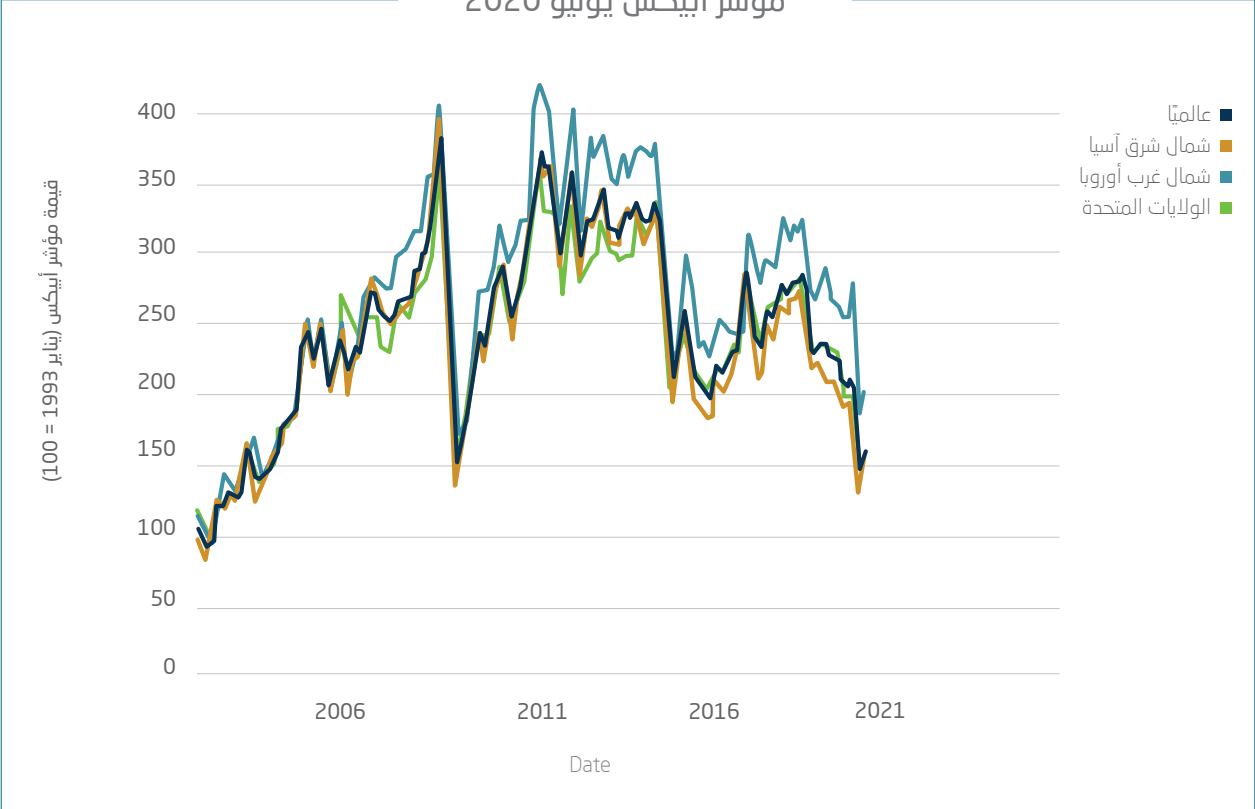
### الطاقة الإنتاجية العالمية من البولي إيثيلين بالنسبة إلى معدلات الطلب



المصدر: تقرير العرض والطلب الصادر عن ICIS المصدر العالمي لخدمات معلومات السلع المستقلة

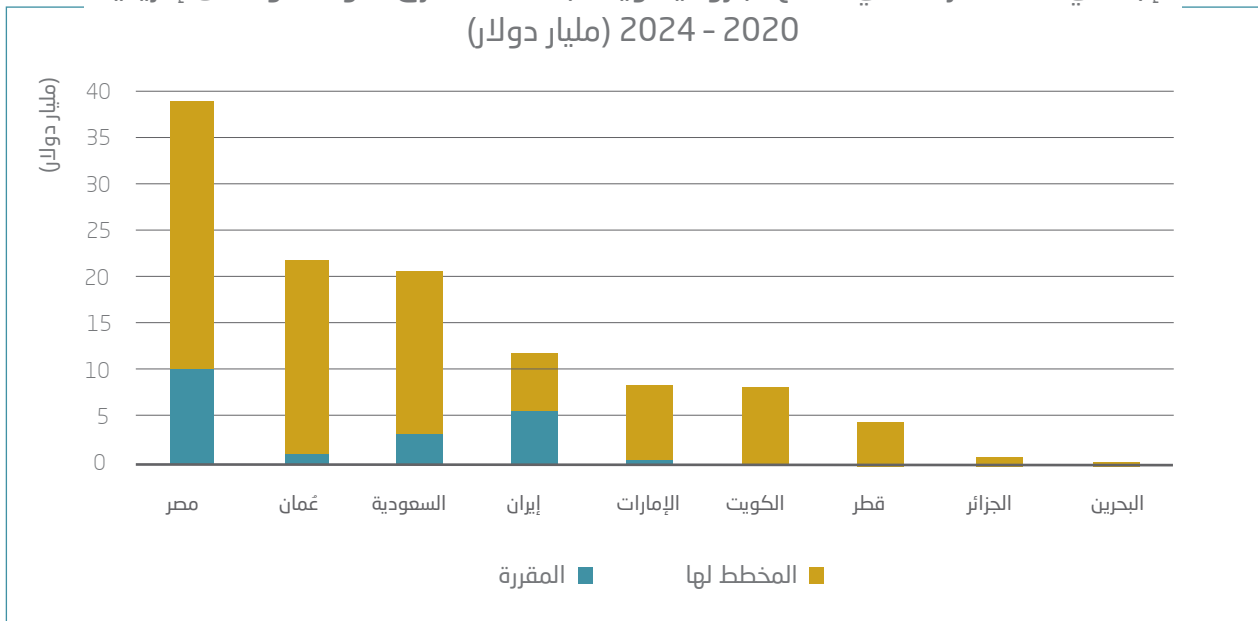


### مؤشر أبيكس يونيو 2020

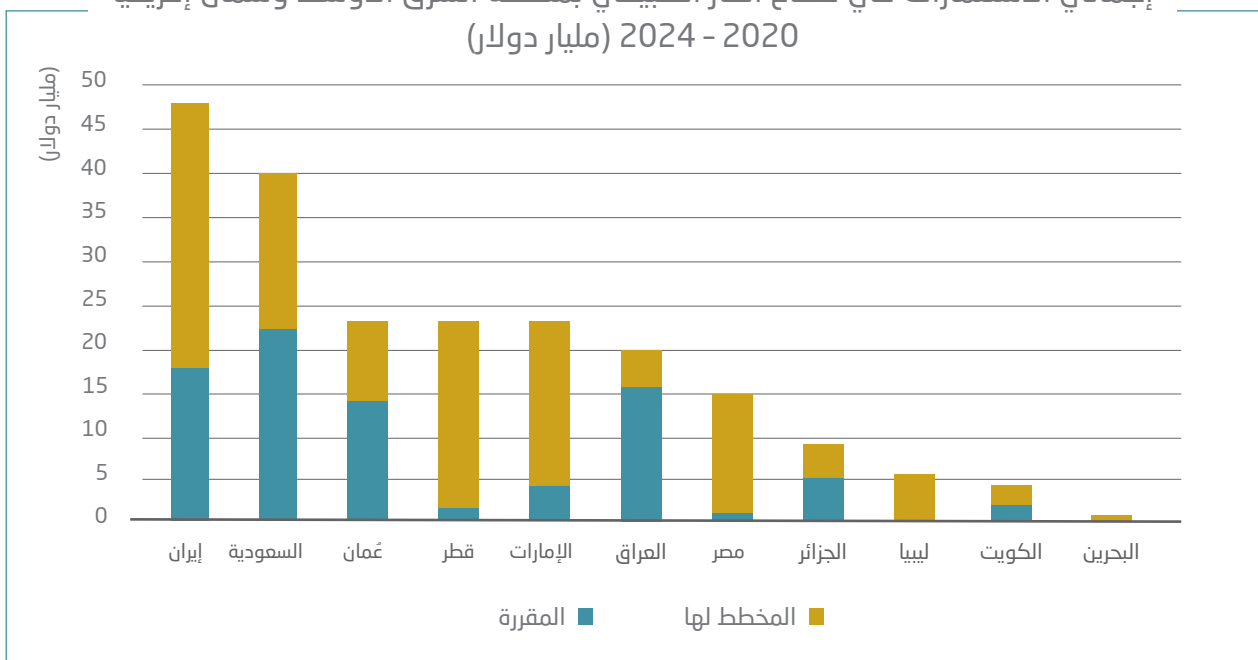


# الاستثمارات في قطاعي الغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مرحلة ما بعد جائحة كورونا

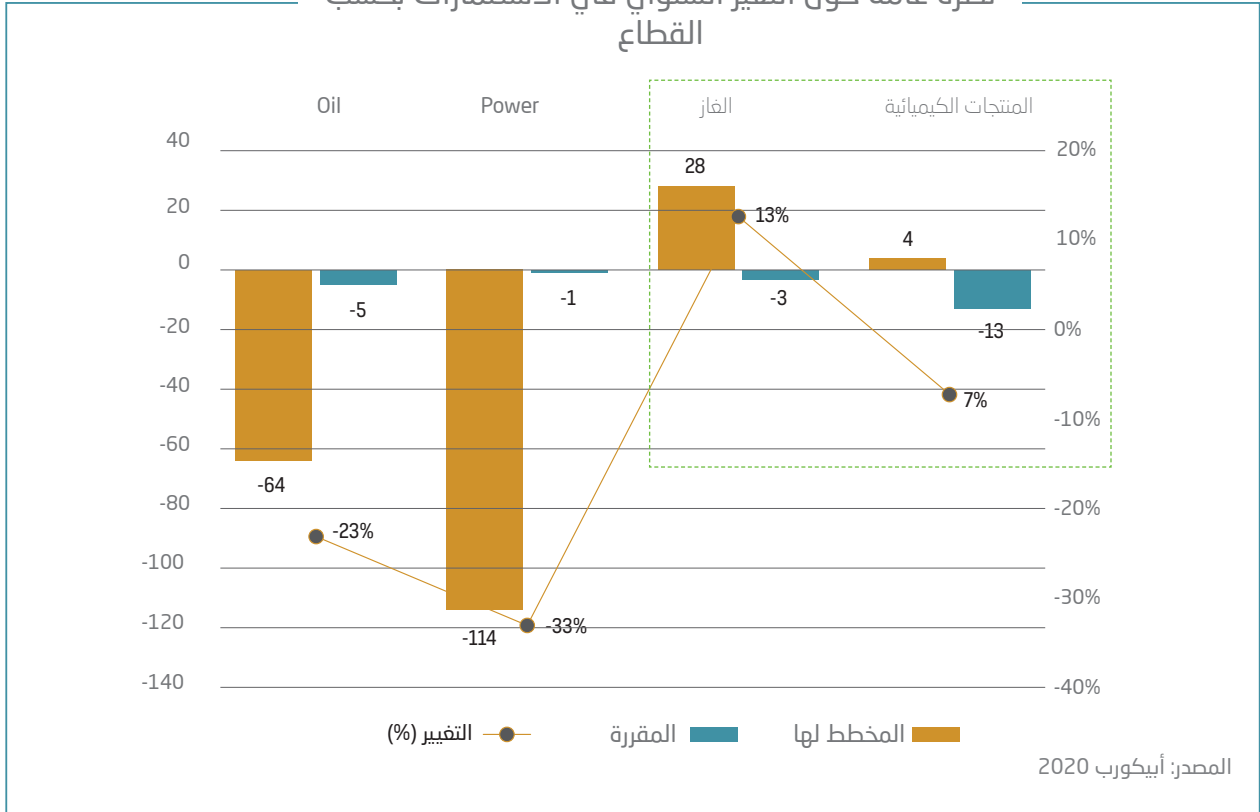
إجمالي الاستثمارات في قطاع البتروكيماويات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
(مليار دولار) 2024 - 2020



إجمالي الاستثمارات في قطاع الغاز الطبيعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
(مليار دولار) 2024 - 2020



## نظرة عامة حول التغير السنوي في الاستثمارات بحسب القطاع

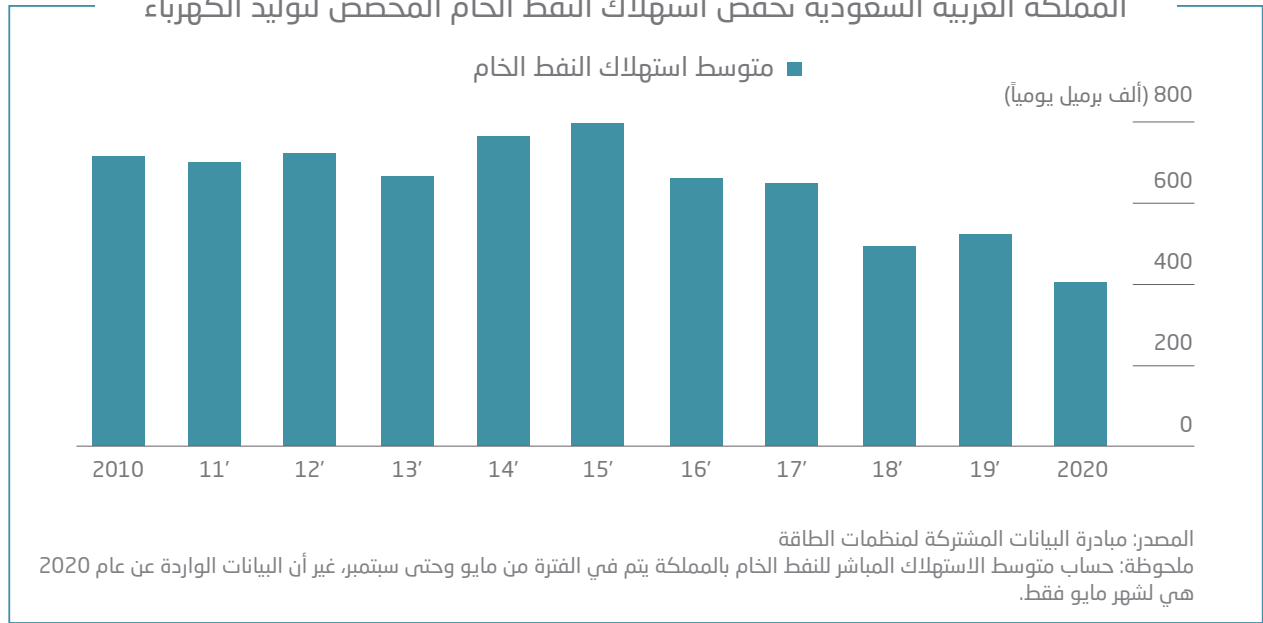


- على الرغم من توقع الوكالة الدولية للطاقة حدوث تراجع ملحوظ في قطاعي النفط والغاز بحسب تقريرها "الاستثمار في الطاقة العالمية للعام 2020"، فإن تحليلاتنا تقدم صورة مغايرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من 2020 إلى 2024، إذ نتوقع بقاء استثمارات الغاز المقررة ثابتة على مستوياتها الحالية وارتفاع الاستثمارات المخطط لها بنسبة 29% مقارنة بتقرير "توقعات استثمارات الغاز للأعوام 2019-2023" لتصل إلى 126 مليار دولار، وذلك على ضوء عدة مشاريع مثل مشروع توسعة حقل الشمال في قطر والذي تصل قيمته إلى 50 مليار دولار، والتوجه المتزايد في المنطقة إلى الطاقة النظيفة وتطور آليات تسهيل الغاز كمادة خام للقطاع الصناعي وقطاع البتروكيماويات.
- كما يتوقع أن يشهد قطاع البتروكيماويات أيضاً زيادة بقيمة 4 مليار دولار في المشاريع المخطط لها لتصل إلى 95 مليار دولار مقارنة بتقرير العام الفائت. أما بالنظر إلى المشاريع المقررة، فقد انخفضت بنسبة 37% على أساس سنوي، أي ما يعادل 13 مليار دولار، وذلك نتيجة إنجاز عدة مشاريع أثناء عام 2019.
- وبالنظر إلى الاستثمارات المقررة في قطاع الغاز بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأتي المملكة العربية السعودية في المركز الأول بإيران ثم العراق، وذلك على ضوء مشاريع تحول الغاز إلى طاقة في المملكة العربية السعودية، وبرنامج تطوير حقل فارس وتطوير صادرات البتروكيماويات في إيران، وبرنامج تحول الغاز إلى طاقة في العراق.
- أما على مستوى المشاريع المقررة في قطاع البتروكيماويات بالمنطقة، تتصدر مصر المشهد الإقليمي تليها إيران والمملكة العربية السعودية، وذلك نتيجة الجهود القائمة لتوطين الصناعات الكيماوية المتخصصة وتوفير بدائل لاستيراد المواد الخام.



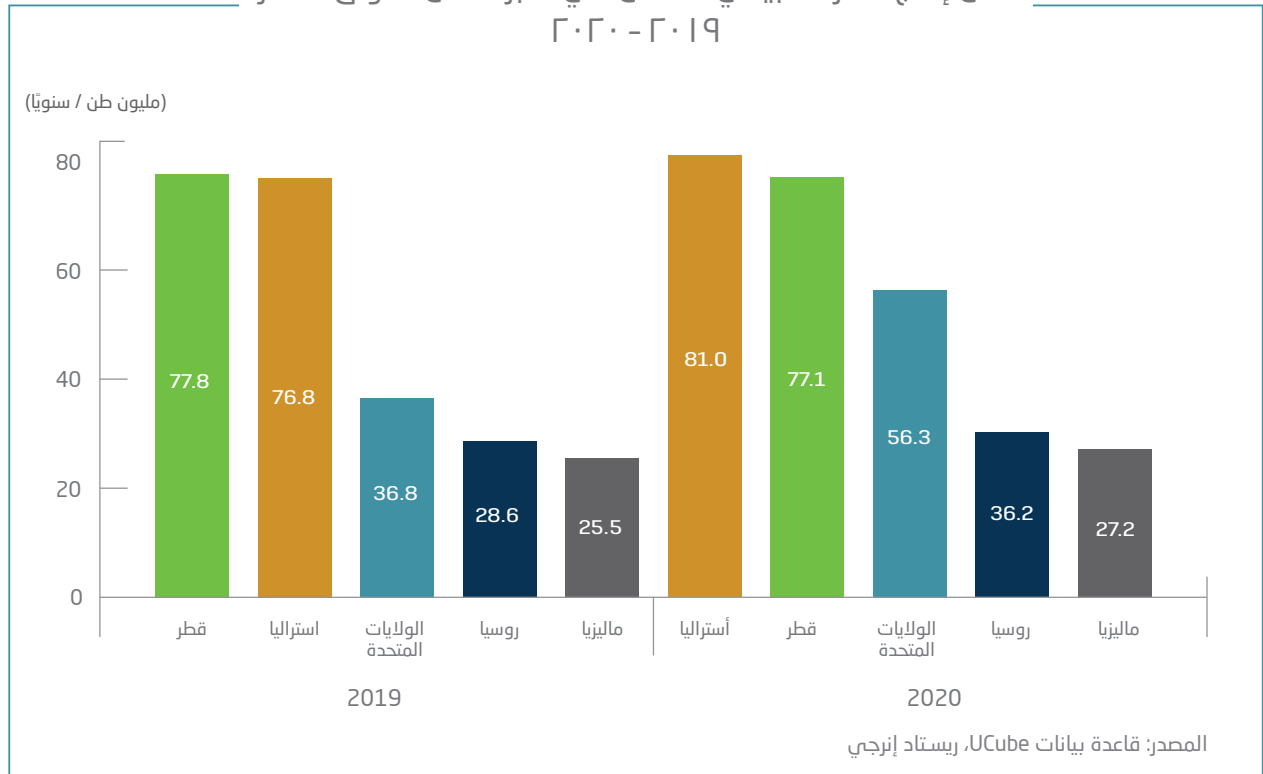
- ونتيجة للضغوط المادية الكبرى على الحكومات وشركات القطاع الخاص التي سببها الانكماش الاقتصادي الحالي، فمن المتوقع أن تواجه بعض المشاريع المقررة صعوبات من حيث المدفوعات وسلاسل التوريد، الأمر الذي قد يتسبب بتأخير إنجازها. في الوقت ذاته، ستخضع المشاريع المخطط لها عملية مراجعة دقيقة في ظل الزيادة التي قد تطول في العرض على سلع الطاقة وتباطؤ وتيرة الانتعاش الاقتصادي عالمياً. وتجدر الإشارة إلى احتواء تقرير "توقعات استثمارات الطاقة لأعوام 2020-2024" الذي أصدرته ابيكوروب هذا العام تحليلاً معمقاً ومفصلاً لهذا الجانب.

### المملكة العربية السعودية تخفض استهلاك النفط الخام المخصص لتوليد الكهرباء



### معدل إنتاج الغاز الطبيعي المسال في أكبر خمس أسواق مصدرة

٢٠٢٠ - ٢٠١٩



## قطاع الغاز والبتروكيماويات في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا

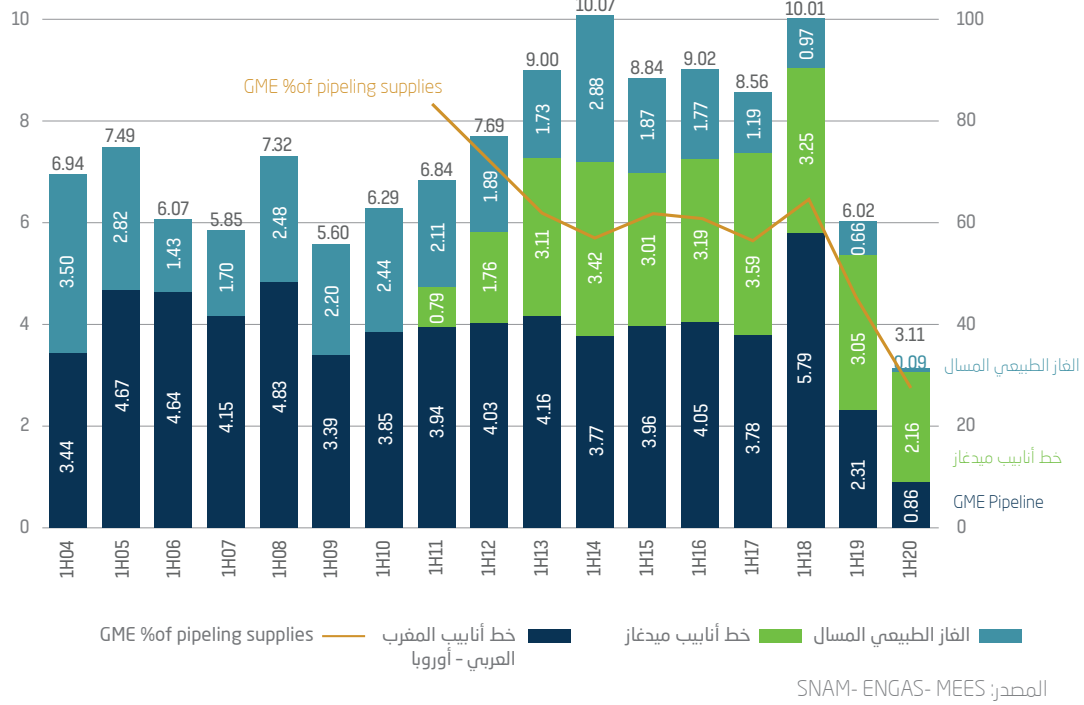
أدت جائحة فيروس كورونا المستجد وما تبعها من قرارات بتقييد وإغلاق النشاطات الاقتصادية إلى تضرر إيرادات مصدري النفط والغاز وفرض قيود على سلاسل التوريد، مما أدى إلى تعرض المشاريع غير الأساسية للتأجيل والتأخير. ومن المتوقع أن تنخفض إيرادات مصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2020 لأدنى مستوى لها منذ 17 عاماً، علماً بأن عام 2019 قد سجل تراجع هذه الإيرادات بنسبة 18% على أساس سنوي مقارنة بعام 2018 وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي.

هذا وكنا قد أشرنا في تقرير "توقعات استثمارات الغاز للأعوام 2019-2023" إلى تحسن بعض المجالات ذات المرتبطة بأنشطة تسهيل الغاز وتحسن التوازن بين جانبي العرض والطلب، لكن مرحلة التوازن الدقيق هذه التي اتسم بها العقد الماضي وأدت في بعض الحالات إلى لجوء بعض الدول إلى حلول توريد غير مثالية وقصيرة الأجل يبدو أنها قد انتهت بالفعل، حيث نجحت العديد من الدول في تحقيق الانسجام بين منحنى العرض وأهداف نمو الطلب بفضل مجموعة من العوامل المختلفة، بما في ذلك سنّ إصلاحات في السياسات المحلية المتعلقة بالأسعار، وتغيير الشروط المالية لدى دول المنبع، فضلاً عن تدشين برامج طموحة وواسعة النطاق لتعزيز كفاءة الطاقة.

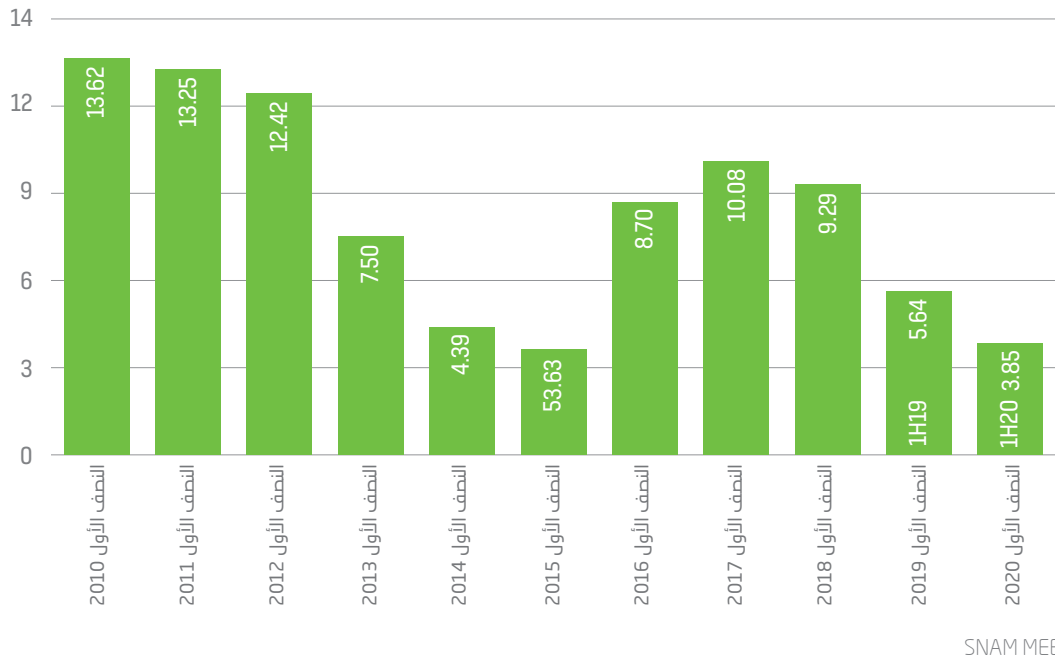
ومن المتوقع أن تؤدي آثار جائحة فيروس كورونا هذا العام على الطلب على الغاز وعلى قطاع البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى زيادة حصة القطاع الصناعي في إجمالي الطلب المحلي. كما من المتوقع أن يزداد الطلب على الغاز بمعدل يتراوح بين 3.8% إلى 4% في المنطقة، وذلك مقارنة بنسبة 6% المقدرة في عام 2019. وبأني انخفاض التوقعات هذا نتيجة تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي، وآثار تصحيح الأسعار، ودخول مشاريع الطاقة النووية حيز التشغيل كما حصل في دولة الإمارات العربية المتحدة وربما يحصل في المملكة العربية السعودية كذلك، بالإضافة إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة. وسيضع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال لفترات ممتدة أعباء إضافية على كاهل المصدّرين في المنطقة في وقت يشهد تراجع الصادرات عبر الأنابيب على ضوء التباطؤ الاقتصادي في السوق الأوروبية.

وبناء على ذلك، سيجد مصدّرو الغاز الطبيعي أنفسهم أمام معضلات جمة، لا سيما أولئك الذين لديهم مواد خام باهظة الكلفة مثل حقول الغاز البحرية الواقعة في المياه العميقة مثل مصر التي تتجاوز تكاليف المنبع لوحدها أسعار السوق الحالية، وذلك بالمقارنة مع دولة مثل الجزائر التي تتمتع بوضع أفضل نسبياً نظراً لوجود مخزون الخام من الغاز الطبيعي المسال لديها في حقول برية ذات تكلفة أقل، أما قطر فتمتاز بعدة عوامل تعزز جدوى المشاريع لديها، مثل انخفاض سعر للغاز الطبيعي المسال نتيجة لميزات التكلفة الناجمة عن وفورات الحجم لديها، بالإضافة إلى عائدات السيولة المرتفعة.

إمدادات الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إسبانيا تصل إلى أدنى مستوياتها منذ 17 عامًا  
مع تراجع معدلات التوريد بجميع خطوط التصدير بشكل ملحوظ (مليار متر مكعب)



انخفاض إمدادات الغاز من الجزائر إلى إيطاليا عبر خطوط الأنابيب إلى  
مستويات النصف الأول من عام 2015 (مليار متر مكعب)



### أبرز التوجهات في التمويل: دور متزايد للقطاع الخاص مع استمرار عمليات التسييل النقدي

تصل نسبة الاستثمارات الحكومية في مشاريع الغاز المخطط لها والمقررة إلى نحو 91.5% وتقفز إلى 96% عند احتساب المشاريع المقررة فقط، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الاستثمارات الحكومية في مشاريع البتروكيماويات المخطط لها والمقررة والتي تصل إلى 72% وتنخفض إلى 50% فقط عند احتساب المشاريع المقررة فقط. في المقابل تصل نسبة مساهمة دول المصنوع وقطاع البتروكيماويات في استثمارات مشاريع الغاز والبتروكيماويات المخطط لها إلى 71%، وذلك مقارنة بـ 36% فقط للمشاريع قيد التنفيذ.

وعلى مستوى صناعات المنبع، فقد أشار تقرير "توقعات استثمارات الغاز للأعوام 2019-2023" بالإشارة إلى أن تمويل معظم مشاريع الغاز في دول المنبع يأتي من شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية وبعض الجهات المستقلة، وأظهر التقرير كذلك أن مشاريع البتروكيماويات العملاقة في المنطقة وزيادة محطات الغاز الطبيعي المسال تعتمد بشكل أساسي على نسبة الدين إلى حقوق الملكية بمعدل 30:70 إلى 20:80.

أما بالنظر إلى صناعات المصنوع في المنطقة، فإننا نلاحظ استمرار توجه نحو عمليات الاندماج في سلاسل القيمة، وهو توجه يواكب التطورات الحاصلة في الأسواق الآسيوية.

ولعل إحدى الملاحظات المثيرة للاهتمام - والمتوقعة كذلك - في هذا الجانب التطورات التي حدثت هذا علاء في صناعات المجرى. ففي شهر مايو، أعلنت شركة "أدنوك" عن صفقة بقيمة 20.7 مليار دولار استحوذ من خلالها ائتلاف من المستثمرين العالميين على حصة أقلية في أصول خطوط أنابيب الغاز التابعة بالشركة، وتمت الإشادة بالصفقة كجزء من جهود الشركة لتوسيع عملياتها في صناعات المجرى والمصنوع وتحقيق أعلى قيمة ممكنة من بنية المجرى التحتية المتطورة والمصانة جيداً وبمستوى مخاطر متدن جداً. وبالتالي، من المتوقع أن تسلك شركات نطق وطنية أخرى في المنطقة ذات بنية تحتية تتمتع بنفس المزايا - مثل المملكة العربية السعودية - مساراً مشابهاً لأدنوك للاستفادة من هذه الأصول.

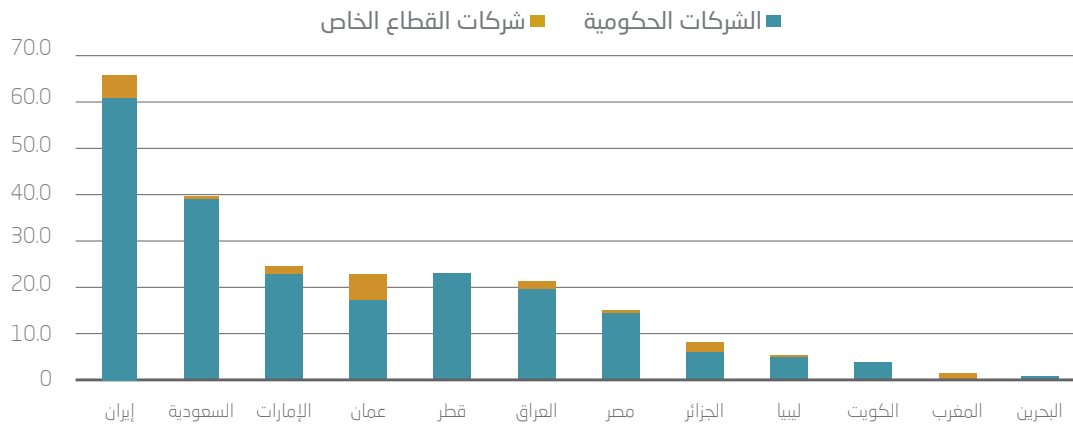
وعلى الرغم من أن الأزمة العالمية عام 2020 قد أدت إلى مراجعة وربما تأجيل بعض القرارات الاستثمارية في بعض أجزاء سلاسل القيمة وفي مشاريع صناعات المصنوع عالمياً، إلا أن تداعيات هذه الأزمة تفاوتت من دولة لأخرى:

من المتوقع أن تعيد دولة الإمارات العربية المتحدة النظر فيما إذا كانت ستواصل تطوير حقول الغاز في حقل هيل وغشا في ظل انخفاض نمو الطلب المحلي إلى مستوى أقل مما كان متوقعاً،

تم تأجيل مساهمة شركة أرامكو السعودية المقدر بـ 15 مليار دولار في أنشطة البتروكيماويات وتكرير لشركة "ريلينس إندستريز" (Reliance Industries) حتى الربع الأول من عام 2021. كما تدور بعض التساؤلات عن عزم الشركة المضي قدماً بخططها لاستثمار نحو 110 مليار دولار في تطوير احتياطات الغاز غير التقليدية في حقل الجافورة، والذي تشير التقديرات إلى احتوائه نحو 200 تريليون قدم مكعب من الغاز الرطب ومن المتوقع أن يدخل مرحلة الإنتاج في عام 2024، وذلك على الرغم من أن كون هذا المشروع مشروعاً استراتيجياً مهماً بالنسبة للشركة.

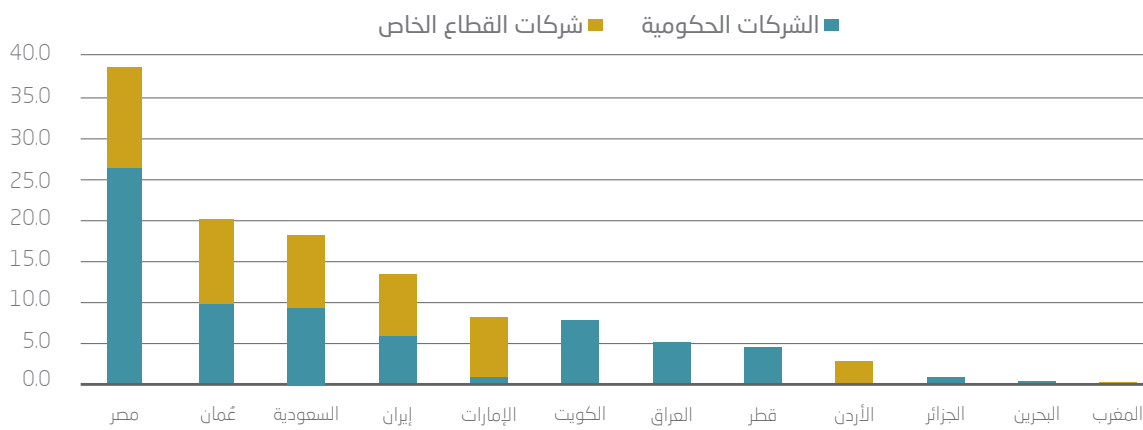
تعاني العراق من مشاكل عديدة في السيولة، مما أدى إلى تجميد الحكومة عدداً من المشاريع المقررة في مطلع الربع الثاني من عام 2020. وقد فاقمت هذه المشاكل تقليص شركات النفط العالمية لميزانياتها وما يتردد من دعوات لإعادة التفاوض بشأن عقود الامتياز المتفق عليها سابقاً.

## الاستثمارات في قطاع الغاز الطبيعي المقررة والمخطط لها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل شركات تطوير المشروعات (مليار دولار)



المصدر: أيبكوروب 2020

## الاستثمارات في قطاع البتروكيماويات المقررة والمخطط لها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل شركات تطوير المشروعات (مليار دولار)



المصدر: أيبكوروب 2020

## Arab Petroleum Investments Corporation

P.O.Box 9599,  
Dammam 31423  
Kingdom of Saudi Arabia

---

[info@apicorp.org](mailto:info@apicorp.org)

[www.apicorp.org](http://www.apicorp.org)

@APICORP

